# الفصل السابع

# مشكلة الأرصدة الإسترلينية

## ١ — المنطقة الإسترلينيه :

لابد لنا أن نتعرف بادئ ذى بدء ، ما يعنيه الاقتصاديون والكتاب « بالمنطقة الاسترلينية Sterling Area »قبل أن نتحدث عن مشكلةالأرصدة الاسترلينية فى مصر . فقد نشأت تلك المنطقة منذ القرن التاسع عشر ، حينما سبقت المملكة المتحدة البلاد الأخرى فى الثورة الصناعية ، وفى تغيير وتعديل وسائل الإنتاج ، مما جعل تلك الدولة أول بلد صناعى ، ومما حقق لها ميزات كثيرة على منافسيها من البلاد الأخرى ، وعلى الأخص لأنها أمة تجاريه ، اعتمدت على تجارتها الخارجية إلى حد كبير . ولما كانت تملك أسطولا بحريا فقد استطاعت عن طريق إرسال منتجاتها إلى البلادالأخري ، أن تستثمر رؤوس الأموال البريطانية فيما وراء البحار ، وخصوصاً فى البلاد الجديدة وفى البلاد الشرقية أيضا ، التى احتاجت إلى كثير من أدوات الإنتاج لتستكمل نموها الإقتصادى ، مما أصبحت معه بريطانيا أمة دائنة لكثير من دول العالم ، ومما جعل تلك الدول تثق فى العملة الإسترلينية ، حتى أصبحت أوراق البنكنوت الإنجليزية مقبولة فى جميع بلاد العالم ، لاسيما وإنه كان فى مقدور من يحصلون عليها أن يحولوها إلى ذهب . وفوق ذلك فقد كانت قيمة الإسترليني كعملة من

العملات ثابتة لاتتغير ، مما جعل الدول تلجأ إلى تسوية ديونها بين بعضها البعض بالإسترليني ، ومما شجعها على أن تحتفظ بأرصدة لها فى لندن ، تدفع منها أثمان ما تشتريه من سلع من إنجلترا أو من بلاد العالم الأخرى . وهكذا أصبحت لندن أكبر مركز تجاري ومالى فى العالم، أى أنها أصبحت بمثابة بنك تحتفظ فيه معظم البلاد بأرصدة لها ، وهى مطمئنة إلى ثبات تلك العملة ، حتى يمكن أن يقال، إن العالم كله كان يعتبر منطقة استرلينية واحدة .

ولكن شمس القرن التاسع عشر كانت تؤذن بالمغيب ، بينما يسطع نجمان في سماء العالم الإقتصادى، هما ألمانيا والولايات المتحدة ، فينافس كل منهما انجلترا فى ميادين التجارة والصناعة ، وعندئذ بدأت السحب تصعد إلى سماء الاسترليني فتذهب بعض صفائها . ولم تكد الحرب العالمية الأولى تنتهى بانتصار بريطانيا ، حتى حاولت لندن أن تستمسك بمكانتها ، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية ، كانت قد أصبحت أكبر أمة صناعية وأعظم دولة دائنة فى العالم ، وكانت بريطانيا قد فقدت معظم أسواقها وعملائها باستحواذ الولايات المتحدة واليابان عليها، ثم بدأت ألمانيا أيضا بعد الحرب الأولى فى أن تستعيد قواها ، وفى أن تصدر منتجاتها الصناعية إلى ما يجاورها من بلاد شرق أوروبا ، فى نظير ماتحصل عليه من منتجات زراعية ، حتى أصبح للمارك الألمانى أهمية كبيرة ومنطقة ، إذا لم تكن واسعة ، إلا أنها مع البلدين الأخريين قد أثرا على مركز لندن بعض الشيء ، لاسيما وأن بريطانيا قد خرجت من الحرب العالمية الأولى ،متعبة خائرة القوى ، مما أضعف مركز الاسترليني . ولما بدأت فى تقويته وشد أزره بالعودة إلى نظام الذهب ، اضطرت إلى ترك ذلك النظام فى سنة ١٩٣١

وهنا اضطرت البلاد التى كانت قد احتفظت بأرصدة لها فى لندن ، والتى

كان نقدها مرتبطا بالذهب عن طريق الاسترليني، إلى الخروج عن قاعدة الذهب، وإلى تكوين منطقة أو كتلة استرلينية ضمت بين حوانجها بلاداً بلغت تجارتها نحو ثلث تجارة العالم، وشملت بلاد الاتحاد البريطاني ( استراليا ونيوزيلند وجنوب أفريقيا والهند ) ثم بلاداً أخرى في شمال أوروبا، ونعني بها السويد والنرويج والدانيمارك وفنلندا، ثم بلاداً غيرهذه وتلك ارتبطت بعلاقات تجارية كبيرة مع بريطانيا، مثل اليابان والأرجنتين ومصر والعراق وايران وايرلندا. أما كندا فقد ثبتت عملتها بالنسبة إلى الدولار الأمريكي، مع احتفاظها بأوثق العلاقات التجارية مع بريطانيا.

ولما بدأت الحرب العالمية الثانية، أصبح للمنطقة الإسترلينية (١) حدود معروفة معترف بها رسمياً، وكانت البلاد من أعضاء تلك المنطقة تتبع قواعد واحدة لرقابة النقد، على نمط القواعد التي كانت تتبع في لندن، وكان إذا أصبح لدولة من الدول رصيد من عملات البلاد الأخرى، وجد طريقه إلى لندن ولهذا وجدنا تحويل الأموال في داخل المنطقة الاسترلينية، أثناء الحرب، أمراً حراً، ولم توضع قيود إلا على التحويلات خارج المنطقة، كما أن أعضاء المنطقة كانت تقدم إلى لندن كل ما تحصل عليه من عملات أجنبية، وتأخذ منها لدفع أثمان وارداتها من خارج المنطقة، ثم إن لندن كانت مطلقة الحرية في أن تسحب على الموارد الداخلية للبلاد الأعضاء، بينما لم يستمتع أعضاء الكتلة بحرية استخدام أرصدتهم في لندن، نظراً للقيود التي فرضتها بريطانيا والحلفاء، على مسائل الشحن البحري وتوزيع المواد النادرة، وكانت انجلترا

---

(١) يلاحظ أن فنلندا وبلاد اسكندينافيا خرجت من الكتلة الاسترلينية، قبل اشتعال نيران الحرب العالمية الثانية بأيام.

كلما أرادت أن تحصل من مصر على سلع أو خدمات لجيوشها الموجودة فى مصر أثناء الحرب ، فإنها كانت تودع أذونات من أذونات الخزينة البريطانية بمقدار ماتريد أن تسحبه فى مصر من عملة مصرية ، ولكن مصر لم تكن تستطيع أن تحصل على بضائع وخدمات إنجليزية، فى مقابل مالها من أرصدة فى لندن ، لتعذر وسائل النقل من جهة ، ولعدم توافر السلع البريطانية أثناء الحرب من جهة أخرى .

وقد كان من عادة البنوك فى مصر ، كلما أرادت أن تستثمر جزءاً من أموالها الفائضة ، أن تشترى بتلك الأموال أذونات على الخزانة البريطانية ، لكى تغل لها هذه الأذونات بعض الفائدة . وكان فى مقدور البنوك كلما احتاجت إلى نقود فى مصر ، أن تبيع بعض ما لديها من أموال مستثمرة فى لندن ، ثم تحصل علي قيمتها فى مصر . ولهذا أصبحت أموال البنوك المصرية المستثمرة فى إنجلترا ، ممثلة لأرصدة موجودة للبنوك المصرية ولبعض الأفراد المصريين وللحكومة المصرية أيضا فى انجلترا ، أى أصبحت تكون ما يسمى بالأرصدة الاسترلينية التى هى دين لمصر علي انجلترا ، وليست دينا للحكومة المصرية على الحكومة البريطانية .

والواقع أن البنوك المصرية تودع فى البنك الأهلى المصرى ، أرصدة دائنة تسهل بها عمليات عملائها فى بلدان مصر المختلفة . فإذا أراد عميل من عملاء البنك البلجيكى الموجود بالقاهرة ، وكان ذلك العميل مقيما فى الأقصر مثلا ، ثم رغب فى أن يسحب جزءاً من رصيده من البنك البلجيكى بالقاهرة ، فإن ذلك البنك يرسل إليه بالأقصر، حوالة بالمبلغ الذى يريده ، ولكنها حوالة مسحوبة على رصيد البنك البلجيكى فى البنك الأهلى ، ثم يطلب البنك الأهلى

من فرعه بالأقصر ، أن يدفع قيمة الحوالة لعميل البنك البلجيكى ، وهكذا أصبحت الأرصدة التى تحتفظ بها البنوك المصرية عنـد البنك الأهلى ، من المسائل التى تسهل لها أن تخدم عملاءها ، ولـكن هذا الأمر بالذات ، دعى إلى وجود أموال كثيرة عند البنك الأهلى ، ولما كانت الحـكومة تودع حساباتها عنده أيضا ، فقد كثرت الأموال الموجودة لديه لحسابات الأفراد والبنوك والحـكومة ؛ فاستثمر البنك جزءاً صغيراً من تلك الأموال فى سندات بريطانية من السندات المعروفة بقروض الحرب ، والتى تأتى بفائدة قدرها ٣ر٥ ٪ ، ثم استثمر الجزء الأكبر في أذونات من أذونات الخزانة البريطانية ، حتى أصبح للبنك الاهلى جزء كبير مما لمصر من أرصدة استرلينية . ولـكن يجدر بنا أن نعرف السبب الذى جعل البنك الاهلي مالـكا لجزء كبير منها .

## ٢ — كيف نشأت الأرصدة الاسترلينية ؟

رأينا فيما سبق ، أن البنك الاهلى قد منح امتياز إصدار أوراق البنكنوت منذ انشائه فى ٢٥ يونية سنة ١٨٩٨ (١) ، بشرط أن يغطى نصف أوراق البنـكنوت التى يصدرها بالذهب ، ويضمن النصف الآخر بأوراق مالية تعينها الحـكومة ، دون أن تترتب عليها مسئولية من جراء ذلك . ولـكن حدث فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٦ ، وبسبب ظروف الحرب العالمية الأولى أن « صدر إعلان فى الوقائع المصرية من وزارة المالية ( بدون إمضاء ) ذكر فيه أن الوزارة المذكورة تتسامح ( سامحها الله ! ) — فيما هو مقروض على

(١) انظر ديكريتو ٢٥ يونية سنة ١٨٩٨ المعدل بالمرسوم الصادر فى ١٠ أغسطس سنة ١٩٤٠

البنك الاهلي المصرى من إبقاء كمية من الذهب فى الخزانة ، تعادل على الاقل نصف قيمة ورق البنكنوت المصدر ، وقيل فى الإعلان إن هذا التسامح مؤقت .

ولقد استمر ذلك التسامح المؤقت حتى الآن ... ولا عجب ، فالموقوت فى مصرنا الأزلية ، يستمد وياللأسف مظاهره ، لا من الزوال بل من الأزل .

ومما هو جدير بالملاحظة أيضا ، أن الإعلان الذى ترتبت عليه هذه الحالة « المؤقتة » المستمرة ، لم يكن ممهوراً بإمضاء وزير المالية أو بأى إمضاء آخر ، مما دل على أن مصدره لم يكن يعنيه الشكل بقدر ما يعنيه الفعل ... ولقد كان للفعل أثره ولا يزال ، كما ترون » (١) . وقد أجاز ذلك القرار للبنك الأهلى أن يتسامح مؤقتاً بعض التسامح ، فى اتباع نظام التغطية المنصوص عليه فى قانونه الأساسى ، وأن يستخدم أذونات على الخزانة البريطانية بدلا من الذهب ، لتغطية البنكنوت المصدر ، فترتب على ذلك الإجراء أن ارتبط الجنيه المصرى بالجنيه الاسترلينى ، وأصبحت عملية تحويل أحدهما إلى الآخر عملية آلية ، على اعتبار أن الجنيه الاسترلينى يساوى ٩٧٫٥ قرشاً مصرياً .

والواقع أن انجلترا حصلت على امتيازات كبيرة من تبعية الجنيه المصرى وارتباطه بالجنيه الاسترلينى ، حيث استطاعت السلطات العامة فى بريطانيا — كلما أرادت أن تنفق على جيوشها فى مصر مثلا — أن تودع فرع البنك الأهلى المصرى فى لندن ، مقداراً من أذونات الخزانة البريطانية ، ثم تحصل على قيمته فى مصر من البنك الأهلى بالجنيهات المصرية . أى أن بريطانيا أصبحت

---

(١) انظر بيان حضرة صاحب المعالى مكرم عبيد باشا وزير المالية عن مشروع ميزانية الدولة سنة ١٩٤٥ — ١٩٤٦ ، الذى ألقى بمجلس النواب فى جلسات ١٤ و ١٥ و ١٦ مايو سنة ١٩٤٥

قادرة على أن تحول جيوشها وجيوش حلفائها فى الأراضي المصرية ، عن طريق مورد غير محدود ، مع أنها كانت تستطيع أن تدفع ثمن المنتجات الزراعية والصناعية فى مصر ، وأجور المواصلات الحديدية والنيلية وأجور العمال وغيرها بالذهب ، الذى تنقله من انجلترا إلى مصر ، أو أن تصدر إلى مصر سلعاً وخدمات فى مقابل ماتحصل عليه من السلع والخدمات المصرية ، أو أن تبيع بعض ماتمتلكه فى مصر من عقارات أو سلع ، لتشترى بثمنها العملة المصرية التى تريدها فى مصر ، ولكنها فضلت أن تتبع طريقة سهلة ميسرة ، لاتقتضيها إلا أن تودع لدى فرع البنك الأهلى فى لندن ، أرصدة استرلينية أو أذونات على الخزينة البريطانية — كما ذكرنا — لتحصل فى مقابلها على العملة المصرية . والحق أن انجلترا قد أرسلت لمصر من بلادها ومن بلاد المنطقة الاسترلينية بعض السلع ، كما قدمت لمصر بعض الخدمات ، حصلت فى مقابلها على جنيهات مصرية ، إنما الجزء الأكبر الخاص بتمويل جيوشها ، حدث عن طريق الاقتراض ، بما أودعته من أذونات الخزانة . وهكذا تراكمت ديون لمصر على انجلترا ، حتى بلغت فى عام ١٩٤٥ — ١٩٤٦ حوالى ٣٢٠ أو ٣٥٠ مليونا من الجنيهات ، حسب تقرير وزير المالية فى مشروع ميزانية السنة المذكورة(١)

وعلى أية حال فإن الطريقة السهلة التى مكنت بريطانيا من تمويل أية عملية من عملياتها فى مصر ، قد أفقدت الحكومة المصرية رقابتها على إصدار أوراق البنكنوت ، إذ كان فى مقدور السلطات البريطانية أن تحول أى مبلغ من

---

(١) كان حضرة صاحب العزة الأستاذ الدكتور عبد الحكم الرفاعى بك قد قدر مجموعة الأرصدة الاسترلينية بنحو ٤٥٠ مليون جنيه وزعت كما يأتى : —

| | |
|---|---|
| « ا » غطاء البنكنوت | ١٤٠ مليون جنيه |
| « ب » أرصدة البنوك وعملائها | ٢٧٥ مليون جنيه |
| « ج » أرصدة أخرى للأفراد والهيئات | ٣٥ مليون جنيه |
| | ٤٥٠ |

أنظر محاضرة عزته بجمعية الاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع فى ١٤ مارس سنة ١٩٤٦

المملكة المتحدة إلى مصر ، بدون قيد وبسعر التعادل ، فترتب على ذلك أن أن تراكمت لمصر الأرصدة الأسترلينية التى أحدث تراكمها ، زيادة فى كمية أوراق البنكنوت التى أصدرها البنك الأهلى ، وهذه الزيادة بدورها ، أحدثت تضخماً كانت نتيجته المباشرة ، ارتفاع الأسعار فى مصر إلى حدود لم تصل إليها فى انجلترا نفسها أو فى أمريكا . حتى أن وزير ماليتنا فى بيانه سابق الذكر يقول « وماني من حاجة إلى القول ، إن هذا الإحصاء الرسمى إنما هو إحصاء قياس عن متوسط ارتفاع الغلاء ، ولكن الغلاء ارتفع فى بعض المواد إلى ٤٠٠٪ أو أكثر أو أقل فى السوق البيضاء — فما بالكم بالسوداء » . ونحن نستشهد على ذلك بالأسعار الرسمية الخاصة بالأرقام القياسية لكل من أسعار الجملة ونفقات المعيشة فيما يلى :

الأرقام القياسية للأسعار

| فى آخر : | الأرقام القياسية الرسمية (يونيه — يوليه — أغسطس ١٩٣٩ = ١٠٠) | |
|---|---|---|
| | أسعار الجملة | نفقات المعيشة |
| ١٩٣٩ | ١٢٢ | ١٠٨ |
| ١٩٤٠ | ١٤٣ | ١٢٢ |
| ١٩٤١ | ١٨٣ | ١٥٦ |
| ١٩٤٢ | ٢٥١ | ٢١٥ |
| ١٩٤٣ | ٢٩٢ر٧ | ٢٥٧ر٢ |
| ١٩٤٤ | ٣٣٠ر٣ | ٢٩٢ر٢ |
| ١٩٤٥ | ٣٣٣ر٠ | ٢٩٠ر٥ |
| ١٩٤٦ | ٣١٦ | ٢٨٩ر١ |
| ١٩٤٧ | ٣١١ | ٢٨٠ر٢ |
| نوفمبر ١٩٤٨ | ٣٢١ر٦ | ٢٨٠ر٤ |

ولكى نتم شرح قصة الاسترليني ، نذكر ملخص الشروط التى تسير عليها المنطقة الأسترلينية فيما يأتى (١) :—

أولا : أن تصبح لندن بمثابة خزان تختزن فية أعضاء المنطقة الأسترلينية ما يتجمع لها من عملات

ثانيا : أن الجنيه الاسترليني كان معفيا من الرقابة التى فرضت على عملات البلاد الأخرى . ومعنى ذلك أن أعضاء المنطقة الاسترلينية كانوا معفيين من الرقابة ، على تحويل الأموال بين بلاد المنطقة

ثالثاً : توزع لندن على أعضاء المنطقة الاسترلينية ما يحتاجه الأعضاء من عملات صعبة ، والكلمة الأخيرة للندن .

رابعاً : يركز الاحتفاظ بالذهب فى لندن لتقوية مركزها ، باعتبارها مخزن المنطقة الاسترلينية ، غير الجائز لأى عضو أن يستورد ذهبا من أية جهة أخرى .

ويتضح من بحث هذه الشروط ، أن الأرصدة الاسترلينية يمكن أن يقال عنها ، إنها أرصدة حرة على وجه العموم ، ولكن فقط بين الدول الاعضاء في الكتلة الاسترلينية وبين بعضها البعض ، أى أن دولة من الدول الاعضاء مثل أستراليا ، تستطيع أن تحول جزءاً من أرصدتها إلى عملة بلد آخر مثل جنوب إفريقيا ، إذا كانت استراليا قد اشترت من جنوب أفريقيا سلعا وأرادت أن تدفع لها ثمنها من أرصدتها في لندن . ولكن الدول أعضاء المنطقة

---

(١) أنظر مقال حضرة الأستاذ أحمد سليم سكرتير عام البنك البلجيكى الدولى بالاهرام ٢٩ يناير سنة ١٩٤٨ عن « الأرصدة الاسترلينية »

الاسترلينية ، يصعب عليها أن تحول عملتها إلى عملة الدول الأخرى ، إلا بالقدر الذى تسمح به انجلترا ، أى بالقدر الذى تضعه تحت تصرف الدولة العضو . ولهذا نلاحظ أن مصر حينما قدمت بعض السلع والخدمات لجيوش الولايات المتحدة أثناء الحرب العالمية الأخيرة ، فان الولايات المتحدة دفعت ثمن ما حصلت عليه من سلع وخدمات مصرية بالدولارات ، ولكن إلى مخزن المنطقة الاسترلينية ، أى إلى تلك البحيرة التى تتجمع فيها الأرصدة ، ونعنى بها لندن. وقل مثل ذلك عن الخدمات والسلع التى قدمتها مصر لجيوش بعض دول الحلفاء التى ليست أعضاء فى المنطقة الاسترلينية ، فان هذه الدول أيضا دفعت دينها لمصر بعملة بلادها ، أى بالعملات التى تسمى العملات الصعبة ، ولكن الدفع حدث أيضا فى لندن .

وقد كان من نتيجة ذلك ، أن مصر لم تستطع أن تحصل على العملات الصعبة من تلك البلاد ، وحتى حينما أرادت أن تحصل على جزء كبير من السلع الخاصة بأعضاء الكتلة الاسترلينية ، فانها لم تستطع ذلك أيضا للصعوبات الكثيرة التى واجهت بريطانيا العظمى أثناء الحرب و بعدها ، ولزيادة أعبائها السنوية المترتبة على تزايد ديونها ، مما جعل بريطانيا عاجزة عن أن تكفى حاجة مصر بما أرادت من سلع . ولهذا أصبح الجزء الأكبر من الأرصدة الإسترلينية من الناحية العملية ، بمثابة حسابات محبوسة لمصر في بريطانيا ، ولم ترض هذه الأخيرة ، فى كل المفاوضات التى تفاوضت فيها مع مصر ، منذ سنة ١٩٤٥ حتى ٣١ مارس سنة ١٩٤٩ ، أن تعطينا إلا جزءاً صغيراً من الأرصدة على شكل حساب جر . وهنا لابد أن نذكر ، أن إنجلترا — مع كثرة ماترا كم عليها من ديون ، ومع الشدة التى عاناها أبناؤها أثناء الحرب وبعدها ، ومع تضعضع إقتصادها القومى وتدهور تجارتها الخارجية — إلا أنها ولا شك أغنى

من مصر ، وأقدر من مصر على أن تواجه مشاكلها الاقتصادية ، ولهذا فقد كان من واجبها، فى المفاوضات الكثيرة التى حدثت بينها وبين مصر منذ نهاية الحرب ، أن تتذكر المساعدات الكبيرة التى قدمتها مصر لجيوش الحلفاء عامة ، وللجيوش البريطانية خاصة ، وأن تتذكر أيضا ، أن مصر دولة ناشئة تحاول جهدها أن تقيم دعائم اقتصادها القومى ، على أسس صناعية جديدة ، إلى جوار الأسس الزراعية القديمة ، ولهذا ، فهى فى حاجة إلى كثير من أدوات الإنتاج والإنشاء ، وإلى عدد وفير من مواد البناء ، لتسد به جزءاً من أزمة المساكن المستحكمة الحلقات ، وما إلى ذلك .

والواقع أن الشك يخامرنا فى صحة نوايا البريطانيين ،الذين يضيقون علينا الخناق فى الميدان الإقتصادى أيضا ، حتى أننا لنتساءل : أيفعلون هذا لكى تعود مصر إلى المنطقة الإسترلينية من جديد ؟ يخيل إلينا أن مصر لاتفكر فى هذا الإتجاه على الإطلاق ، لأنها استقلت بعملتها كما سنرى فيما بعد، ولأن المسئولين من رجال السلطات العامة المصرية ، لم يصرحوا ولم يلمحوا إلى شىء من ذلك ، ولأن المستر « ليونارد دويت » رئيس الهيئة البريطانية فى مباحثات آخر اتفاقية بين مصر وانجلترا بشأن الأرصدة الاسترلينية ، قد صرح غداة توقيع الاتفاقية ، أى فى أول ابريل سنة ١٩٤٩ « إنه لم يجر خلال مباحثات الاتفاق ، أى حديث فى شأن عودة مصر إلى الكتلة الاسترلينية » .

## ٣ — اتفاقية العملة الصعبة

لم تكد الأحوال الحربية تتحسن لمصلحة الحلفاء ، حتى عقد بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية اتفاق فى آخر سنة ١٩٤٤ سمى « اتفاقية العملة

الصعبة » التى كان الغرض منها ، تخفيف مافرض من قيود على عمليات الاستيراد وقد جعلت مدة تلك الإتفاقية سنة تنتهى فى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٥ وتتضمن الأسس الآتية (١) : —

( ا ) تلغي رقابة مركز تموين الشرق الأوسط ، إلا فى الأصناف التى تتطلب حيزاً كبيراً فى السفن ، أو التى كان إنتاجها غير كاف لحاجة الاستهلاك فى العالم.

(ب) تتولى السلطات المصرية بنفسها الإشراف الكامل على شئون استيراد الأصناف الأخرى .

(ح) يوضع تحت تصرف السلطات المصرية ، النقد الأجنبى اللازم لاستيراد البضائع ، من البلاد التي يصعب الحصول على عملتها ، فى خلال سنة ١٩٤٥ ( وهى الولايات المتحدة وكندا وسويسرا والسويد والبرتغال) وذلك فى حدود ما قيمته ٩٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه استرلينى .

( د ) تتولى السلطات المصرية بنفسها ، تحديد المقادير التي تراها لازمة من الأصناف الضرورية ، التى يرخص باستيرادها من البلاد التى يسهل الحصول على عملتها .

هذه هى نقط الاتفاقية الخاصة بالعملة الصعبة والتى حينما انتهت فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٥ كانت حصة مصر من هذه العملة خلال العام المذكور ٩٫٩٨٩٫٠٠٠ جنيه مصرى للواردات المنظورة وغير المنظورة ، بخلاف

---

(١) انظر محاضرة حضرة الاستاذ حسن كامل الملطاوى سكرتير عام شركة مصر للهندسة والسيارات وموضوعها « على هامش خروج مصر من منطقة الاسترلينى » فى ١٩ اكتوبر سنة ١٩٤٧ بنادى التجارة الملكى

مايلزم للمشتريات الخاصة ، التى قد تستوردها مصر من بلاد العملة الصعبة ، بالإتفاق مع السلطات البريطانية مثل القمح والسماد والمنتجات البترولية ، وقد قدر المخصص لهذه السلع بخمسة ملايين من الجنيهات . وفى نهاية سنة ١٩٤٥ اتفقت الحكومتان على مدأجل العمل باتفاقية العملة الصعبة ، لمدة ثلاثة أشهر ، تنتهى فى ٣١ مارس سنة ١٩٤٦ . وقد تضمن التجديد ، زيادة حصة مصر خلال الثلاثة الأشهر إلى ٣ ملايين من الجنيهات المصرية ، كما تضمن علاوة على ذلك ، إمكان استيراد بضائع من بلاد العملة السهلة بطريق المقايضة بالبضائع المصرية ، وأهمها القطن ، على أن لا يدخل فى ذلك قيمة أية مشتريات خاصة كالقمح والسماد وغيرهما ، مما يتفق بين الحكومتين على استيراده من بلاد العملة الصعبة ، وعلى أن يكون توزيع المبالغ المخصصة ، لاستيراد المواد الضرورية من حق الحكومة المصرية وحدها . وقد جاء فى المادة الثالثة من المذكرة المرفوعة عن تبادل البضائع أو المقايضة بين السفارة البريطانية والحكومة المصرية(١) أنه ، « إذا اتفق على نظم من هذا القبيل مع خارج المنطقة الاسترلينية ، فان صادرات مصر وواردا تها تدفع بالطرق المصرفية طبقاً لقواعد المنطقة الاسترلينية . وفيما يختص بالعملات الصعبة ، يجب خصم قيمة البضائع المستوردة من حصة مصر من العملة الصعبة ، ويجب أن تكون البضائع المستوردة من التى يمكن استيرادها طبقاً للاتفاقات القائمة وقت المعاملة بين مصر والمملكة المتحدة » .

ونتيجة لهذا ، فإن قيمة السلع التى تستوردها مصر من خارج منطقة الاسترلينى ، تخصم من حصة مصر من العملات الصعبة ، حتى فى حالة التجاء

---

(١) أنظر الوقائع الرسمية عدد ١٦ يناير سنة ١٩٤٦ .

مصر إلى المقايضة مع بلاد العملات الصعبة ، مما يفقد هذه الإتفاقية الأخيرة كثيراً من مزاياها ، لاسيما إذا لاحظنا أن المقدار الذى خصصته انجلترا لمصر من العملة الصعبة ، هو مقدار قليل لايفى بما تحتاجه مصر من أدوات الإنتاج وغيرها ، حتى أن مصر فى شهرى مارس وابريل سنة ١٩٤٩ ، قد فاوضت البنك الدولى للانشاء والتعمير ، فى أن تحصل منه على قرض مقداره ٢٠ مليون من الدولارات ، لإقامة مشروعات عمرانية للرى فى جرجا وقنا . ورب سائل : وما الذى يمنع بلداً مثل الولايات المتحدة من أن تقدم لمصر الأدوات التى هى فى أشد الحاجة إليها ، على أن تدفع مصر من الأرصدة الاسترلينية المتراكمة لها فى لندن ؟ الجواب على ذلك أن الولايات المتحدة لو قبلت هذا ، لما أمكنها أن تستفيد من الأرصدة الاسترلينية ، لأنها دائنة لإنجلترا ، ولأن انجلترا تبرهن بضعف قوتها الإنتاجية بسبب الحرب وبزيادة قوة الولايات المتحدة الإنتاجية ، مما لن تتمكن معه انجلترا من سداد دينها للولايات المتحدة لو حدث ذلك .

وقد جدد الإتفاق الأخير الخاص بالعملة الصعبة ، الذى ينتهى فى ٣١ مارس سنة ١٩٤٦ ، لسنة أخرى تنتهى فى آخر مارس سنة ١٩٤٧ بنفس الشروط تقريباً . وقد حصلت مصر بمقتضاه على ١٢٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه بواقع مليون جنيه شهرياً . فكأن قيود العملة قد وقفت فى سبيل حرية التعامل ، وكأن مصر كانت تستطيع حتى ذلك الوقت ، أن تستورد ماتحتاجه من السلع من بلاد الكتلة الاسترلينية ، ومن البلاد ذات العملة السهلة ، إذا توافرت البضائع فى تلك البلاد . أما فيما يختص بالاستيراد من بلاد العملة الصعبة ، فقد توقف أمره على المبالغ التى وضعتها بريطانيا تحت تصرف الحكومة المصرية .

وعلى أية حال ، فإن اتفاقية العملة الصعبة جددت للمرة الثالثة ، على أن

ينتهى العمل بهذا التجديد الأخير فى ١٥ يوليه سنة ١٩٤٧ ، وبناء على ذلك التجديد ، حصلت الحكومة المصرية على ٣٫٨٨٠٫٠٠٠ جنيه مصرى للانفاق منها فى ثلاثة شهور ونصف ، على الواردات المنظورة وغير المنظورة ، فيكون فيكون مجموع المبالغ التى حصلت عليها الحكومة المصرية من العملات الصعبة ، من بداية الإتفاق مع الحكومة البريطانية فى أول يناير سنة ١٩٤٥ هو ٣١٫٦٩٠٫٥٠٠ جنيه(١) .

وعلى ذلك فإن إتفاقيات العملة الصعبة ، انتهى العمل بها فى ١٥ يوليو سنة ١٩٤٧ وأصبح واجباً على مصر بعد ذلك التاريخ ، أن تحصل على مايلزمها من العملة الصعبة ، عن طريق صادراتها المنظورة منها وغير المنظورة ، وعن طريق مايوضع تحت تصرفها من أرصدة استرلينية قابلة للتحويل إلى أية عملة أخرى .

## ٤ — اتفاق ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٧

كان من الواجب على مصر حينما علمت أن العمل باتفاقية العملة الصعبة سينتهى فى ١٥ يوليه سنة ١٩٤٧ ، وأنها ستخرج من الكتلة الاسترلينية ابتداء من ذلك التاريخ ، أن تتدبر الطرق المختلفة التى تستطيع بها أن تحصل على مايلزمها من العملات الأجنبية المتنوعة ، ولهذا دارت مفاوضات بين الحكومتين المصرية والبريطانية ، أسفرت عن عقد اتفاق مالى مؤقت فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٧ ، لمواجهة حاجات مصر فى الفترة التى تبدأ من منتصف يوليه إلى آخر ديسمبر

---

(١) انظر بيان صاحب المعالى عبد المجيد بدر باشا وزير المالية عن مشروع ميزانية الدولة الذى ألقى بمجلس النواب بجلسة ٢٤ مارس سنة ١٩٤٧ .

من نفس العام . ولعل مادعا السلطات المصرية العامة ، إلى تعضيد الخروج من الكتلة الإسترلينية أمران هامان ، أولهما إصلاح النظام النقدى فى مصر ، حتى لايظل تابعاً ومرتبطا بالاسترلينى ، وثانيهما أن الحكومة المصرية كانت قد علمت أثناء المباحثات التمهيدية ، التى جدت فى القاهرة منذ شهر مارس سنة ١٩٤٧ ، من اتجاه نية حكومة المملكة المتحدة ، إلى تجميد الأرصدة الاسترلينية المستحقة عليها ، ومد أجل الوفاء بها أمداً طويلا ، ثم تنفيذ هذا الوفاء عن طريق توريد السلع لا الدفع نقداً « الأمر الذى كان لابد معه من انقطاع استفادة مصر ، بمزية السحب من أرصدتها الاسترلينية دون قيد ، فضلا عن عدم إمكانها الحصول على العملات الصعبة ، إلا بالقدر الذى ستوزعه حكومة المملكة المتحدة على بلاد الكتلة الاسترلينية ، مما يتجمع لديها من هذه العملات .

أما وقد خرجت مصر من الكتلة الاسترلينية ، فقد أصبح فى مقدورها أن تحصل فى مقابل صادراتها ، على عملات البلاد المختلفة التى ستتعامل معها ومن بينها بريطانيا ، وكذلك عقد اتفاقات مباشرة مع أية دولة منها ، سواء من بلدان العملة الصعبة أو السهلة ، وذلك علاوة على ما ستحصل عليه من المملكة المتحدة من أرصدتها الاسترلينية المتجمدة ، بمقدار القسط السنوى الذي يتفق عليه » (١)

لهذه الأسباب الهامة كلها ، عقدت مصر مع انجلترا الإتفاق المالى الأول ، الذى تواضع بعض الإقتصاديين على اعتبار نصوصه أموراً مسلمة ، وألفازاً (٢)

---

(١) أنظر خطاب العرش فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٧ :

(٢) أنظر مثال حضرة الاستاذ الدكتور محمد على رفعت عن « حول اتفاقية الاسترلينى بين مصر وانجلترا » بمجلة غرفة القاهرة عدد أغسطس وسبتمبر سنة ١٩٤٧

يمتحن بها صبر القارىء ، ولايستطيع تفسيرها إلا القليلون .

ومهما يكن من أمر ، فليس فى نيتنا أن نتحدث تفصيلياً — فى هذا الكتيب الصغير — عن مواد تلك الإتفاقية ، والاتفاقيتين اللتين جاءتا بعدها ، وإنما نلخص مواد اتفاقية ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٧ فيما يلي :

أولا : وضع الإتفاق عن المدة من منتصف يوليه إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٧ كما ذكرنا آنفا .

ثانيا : كان مجموع ما لمصر من أرصدة استرلينية ، عند عقد هذه الإتفاقية مبلغ ٣٥٦ (١) مليونا من الجنيهات ، وقد اتفق على أن يفرج عن ٢٠ مليونا منها ، تكون قابلة للتحويل إلى أية عملة أخرى ، كما أفرج عن عشرة ملايين من الأرصدة لمواجهة الإعتمادات المؤيدة ، قبل آخر يونيه سنة ١٩٤٧ ، وكذلك عن ١٥ مليونا لمواجهة إلتزام مصر فى شراء الأسلحة ومخلفات الجيوش البريطانية ، ودفع قيمة كوبونات وسندات الدين العام .

وعلى أية حال فقد بلغ المفرج عنه بناءاً على هذه الإتفاقية ، حوالى ٤٦ مليونا من الجنيهات ، وبذا انخفضت الأرصدة المتجمدة المملوكة للبنوك المصرية فى لندن إلى ٣١٠ ملايين من الجنيهات ، حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٧

وقد كان من نتائج هذا الإتفاق ، أن خرجت مصر من الكتلة الاسترلينية ، وأصبحت مسئولة عن تنظيم نقدها ، وقد استدعى ذلك أمرين هامين : —

أولا : وجدت مصر لزاما عليها ، وقد خرجت من المنطقة الاسترلينية فى

---

(١) انظر تقرير لجنة المالية لمجلس الشيوخ عن مشروع الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٩٤٨ — ١٩٤٩

يونيو سنة ١٩٤٧ أن تفرض رقابة على عمليات النقد الأجنبى ، بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ، حتى تحصل مصر على قيمة الصادرات المصرية ، وعلى حصيلة الاستثمارات الخارجية المملوكة لمصريين أو لمقيمين فى مصر ، وحتى توجه مصر ما تحصل عليه كله — وعلى الأخص من العملات الصعبة — إلى الصرف على الضروريات .

ثانيا : فرضت مصر رقابة على الإستيراد ، كى يستخدم ما يستولى عليه من العملات وما تحصل عليه مصر من الأرصدة فى شراء السلع الضرورية .

وعلى هذا فإن اتفاق يونيه سنة ١٩٤٧ كان مبنيا على قبول مصر للاسترلينى ، كلما أرادت أن تسدد معاملاتها الجارية من أية دولة ، وكان الجزء من الأرصدة الاسترلينية ، الموضوعة تحت تصرف مصر ، قابلا بدوره للتحويل إلى أية عملة ، سواء فى ذلك ما حصلت عليه مصر عن طريق صادراتها ، أو ما صدر من الأرصدة وبذا لم يكن فى قبول مصر للاسترلينى من أى دولة أجنبية مساس بمصالحها .

ولكن الغريب فى الأمر أن هذه الاتفاقية لم يكن قد مضى على توقيعها غير خمسين يوما ، حتى نقضتها الحكومة البريطانية فى ٢٠ أغسطس سنة ١٩٤٧ ، بقرار من جانب واحد ، قضى بوقف تحويل الاسترلينى إلى الدولارات الأمريكية والكندية ، ثم زاد الطين بلة أن رفضت كل من بلجيكا والبرتغال والأرجنتين أيضا ، قبول تحويله إلى عملتها ، سداداً لأثمان صادراتها إلى مصر .

وإذا قيل أن بريطانيا قد رأت أن تخرج على قرارها حتى لا تستهدف مصالحها إلى المخاطر ، وأنها لم تكن مطبقة لهذا القرار على مصر وحدها ، بل حتى على البلاد التى بقيت داخل المنطقة الاسترلينية ، فمن الواجب أن يقال أيضا ، إن مصر لم تنتهز الفرصة التى أتيحت لها ، للاستفادة من الأرصدة المفرج عنها

عن طريق إصدار رخص الإستيراد اللازمة ، بل أنها تباطأت كثيراً ، حتى إذا جاء قرار الحكومة البريطانية لم تكن مصر قد حولت من العشرين مليون جنيه ، إلا مبلغاً صغيراً جداً يقدر بحوالى ٣/٤ (١) مليون جنيه ، مما شل معاملات مصر التجارية ، وأثر تأثيراً سيئاً فى مختلف أعمال الإنشاء والتعمير فى مصر ، وكان من أهم آثاره البعيدة المدى، ارتفاع الأسعار واشتداد موجة الغلاء .

وقد حاولت الحكومة البريطانية ، أن تخفف من وقع قرارها المذكور، فوضعت ستة ملايين من الدولارات الأمريكية تحت تصرف الحكومة المصرية، لكى تتصرف فيها مصر فى الفترة التى جاءت بعد قراره ٢ أغسطس . ولكن هذا المبلغ الضئيل ، لم يكن كافيا بأى حال من الأحوال لسد حاجاتها المتعددة ، مما دعاها إلى الاعتماد على صادراتها المنظورة وغير المنظورة ، وعلى ما تستولى عليه من عملات أجنبيه ، بناءاً على تطبيق نظام مراقبة النقد .

## ٥ — اتفاق ٥ يناير سنة ١٩٤٨

قبل أن ينتهى العمل بالإتفاق المالى السابق ، دخلت الحكومتان المصرية والبريطانية فى مفاوضات جديدة ، أسفرت عن عقد اتفاق مالى جديد فى ٥ يناير سنة ١٩٤٨ ، وهو اتفاق مؤقت أيضا، ولمدة عام واحد ، يبدأ من أول يناير سنة ١٩٤٨ ، وينتهى فى آخر ديسمبر من ذلك العام ، وأهم ماجاء فى أحكام ذلك الاتفاق مايلى : —

---

١ — انظر المثال الثانى عن « الأرصدة الاسترلينية لحضرة الاستاذ احمد سليم بأهرام ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨

أولا : تقرر الإفراج عن مبلغ ٣٢ مليون جنيه استرليني ، تستغل في مواجهة مدفوعات مصر خلال ذلك العام ، إلى جوار ما تحصله مصر من صادراتها ، كما أفرج عن مبالغ أخرى ، هي قيمة مالم يصرف من حصة مصر من العملة الصعبة ، قبل يوليه سنه ١٩٤٧ ، وقيمه مايشترى من مخلفات الجيوش البريطانيه ، وكذلك قيمه مايدفع من كوبونات بعض القراطيس الماليه ، إلى المقيمين في الخارج بسبب الحرب .

ثانيا : ضمن الاتفاق لمصر ، مبلغ ٢٥ مليونا من الدولارات ، نظير دفع قيمتها بالاسترليني القابل للتحويل ، كما ضمنت الحكومه البريطانيه أن تسدد لمصر قيمه مايستورد من أسمدة شيلي ، وثمن البترول المشترى من شركات بريطانيه ، توزعه في مصر فروع مستقلة لشركات أمريكية ، وثمن المهمات اللازمة لشركه انجلو اجبشيان أويل فيلدز ، وشركة شل من منطقه الدولار .

ثالثاً ـ أتفق أيضا على أن تحتفظ مصر بايراداتها من العملة الصعبة والعملات الأجنبية ، مما تحصل عليه من شركة قناة السويس طبقا لأحكام قانون الرقابة على النقد .

رابعاً ـ وافقت الحكومة البريطانية ، على أن تبيع لمصر الذهب اللازم لسداد زيادة حصة مصر في صندوق النقد الدولي ، وزيادة اشتراكها في البنك الدولي للانشاء والتعمير ، وتبلغ قيمة ذلك نحو أربعة ملايين من الدولارات .

خامساً ـ إستردت مصر حريتها في التعامل بالاسترليني ، ونص على أن لها أن تمتنع عن قبوله من أية دولة لاتقبل التعامل معها على أساسه ، حتى يكون هناك تبادل في المعاملة . أي أن الإتفاق الجديد عدل أحكام الاتفاق السابق

التى كانت تلزم مصر بقبول الاسترلينى من أية دولة .

وقد أبدت الحكومة المصرية تحفظين هامين ، جاءا نتيجة لخروجها من دائرة الاسترلينى ، ولكن الحكومة البريطانية اكتفت فقط بالعلم بوجهة نظر مصر فيهما . أما التحفظ الأول، فيرمى إلى احتفاظ الحكومة المصرية، بحقها فى الحصول على حصة من احتياطى الذهب الذى تكون للمنطقة الاسترلينية إلى أن خرجت منها مصر ، وأما التحفظ الثانى، فقد طالب بضمان الأرصدة بشرط الذهب أى أن تدفع قيمتها بما تساويه من عملة ذهبية ، تأميناً لمصر من أى تغيير يطرأ على سعر الاسترلينى .

ولقد كان المفاوض المصرى لبقاً وبعيد النظر حينما قدم التحفظ الثانى، وذلك لأن صندوق النقد الدولى ، قد أباح لأية حكومة فى أن تخفض قيمة نقدها فى أى وقت شاءت، بمقدار ١٠٪ من قيمة ذلك النقد، دون أن تستأذن الصندوق فى هذا الأمر . ولهذا أراد المفاوض المصرى أن يحتفظ بحقوق مصر، خشية أن تلجأ بريطانيا إلى تخفيض عملتها ، بمقدار ١٠٪ مما يدعو إلى تخفيض أرصدة مصر الاسترلينية بمقدار ١٠٪ أيضا . ولهذا طلب المفاوض المصرى، أن تقوم الأرصدة على أساس سعر الذهب فى سوق لندن الرسمي، وهو ما يوازى ١٧٣ شلنا تقريبا للأوقية من الذهب الصافى . وليست مسألة ضمان الأرصدة بشرط الذهب أمراً جديد، تتباطأ الحكومة البريطانية فى البت فيه ، حيث أن اتفاق الأرجنتين قد أخذ به من قبل .

وقد خشيت الحكومة المصرية، أن تلجأ بريطانيا إلى نقض الاتفاق الثانى أيضا، فاستولت فعلا على حصة مصر من العملة الصعبة ، وأكثرت من صرف رخص الاستيراد ، ولكم يتمنى كل من يعنى بالمسائل الاقتصادية فى مصر، أن

توجه الحكومة عمليات الإستيراد نحو الأهم فالمهم ، حتى تحقق حاجات البلاد الضرورية أولا . ولكى نعطى كل ذى حق حقه ، نذكر فى هذا الخصوص ، أن مشكلة النقد الأجنبى فى مصر ، حينما اشتدت وطأتها ، قررت اللجنة العليا للرقابة على النقد فى شهر مايو سنة ١٩٤٨ (١) أن تمنع تحويل أى مبلغ إلى دولارات أو إلى فرنكات سويسرية أو بلجيكية ، إلا لاستيراد السلع الضرورية محافظة على موارد العملة الصعبة ، واستنفاذها فى الحاجيات الضرورية . إنما يجب أن نذكر دائما أن مصر فى حاجة كبيرة إلى سلع من الولايات المتحدة ، ولهذا يحسن بالحكومة المصرية ، أن تفكر فى حل لما نعانيه الآن من ندرة الدولارات ، إما بزيادة صادراتنا إلى الولايات المتحدة ، أو ببيع بعض سلع مقابل دولارات أمريكية .

## ٦ ـ اتفاق ٣١ مارس سنة ١٩٤٩ :

دخلت الحكومة المصرية مع الحكومة البريطانية فى مفاوضات جديدة ، من أواخر ديسمبر سنة ١٩٤٧ ، ولكن المتفاوضين لم يصلوا إلى اتفاق على المسائل المختلف عليها حتى ٣١ مارس سنة ١٩٤٩ ، ولما لم نكن قد حصلنا بعد على تفصيل الاتفاق الجديد ، فإنا نكتفى بذكر البيان المشترك الذى أذيع فى القاهرة ولندن بعد ظهر اليوم المذكور ، ذلك البيان الذى ذكر أن اتفاقا قد تم بين الحكومتين ، مما يرجى تحقيقه خلال عام ١٩٤٩ .

وتقضى أحكام الاتفاق الجديد ، أن تعمل به حتى آخر ديسمبر المقبل ، وأن يعمل ببعض أحكام الاتفاق المبرم فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٧ والمعدلة بأحكام الاتفاق المالى المبرم فى ٥ يناير سنة ١٩٤٨ .

---

(١) أنظر النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى عدد يوليه سنة ١٩٤٨

كما أنه تضمن الإفراج فورا عن ١٢ مليون جنيه إسترليني ، من أرصدة مصر الاسترلينية فيما قبل يونيه سنة ١٩٤٧ ، والافراج عن مبالغ إضافية — فى حدود ١٨ مليون جنيه إسترليني — وذلك بالقدر الذى يقتضيه رفع مجموع أرصدة مصر الإسترلينية إلى ٤٥ مليون جنيه .

وأشير فى البيان إلى أن الحكومة البريطانية ، تعهدت بأن تبيع لمصر دولارات أمريكية ، قيمتها ٥ ملايين من الجنيهات الإسترلينية وذلك على مدتين ، أولاهما عقب توقيع الاتفاق — أى فى ٣١ مارس سنة ١٩٤٩ — والأخرى فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٩ ، مع تيسير تموين مصر بمنتجات البترول خلال العام الحالى ، مقابل الدفع بالإسترليني ، فى حدود ما قيمته خمسة ملايين من الجنيهات .

وكذلك أشير فى البيان ، إلى اتفاق الحكومتين على العمل لإبلاغ مستوى صادرات المملكة المتحدة إلى مصر إلى ٤٧٫٤٣٠٫٠٠٠ جنيه إسترليني ، أو يزيد ، على أساس أسعار تسليم الموانى المصرية ، وتعهدت حكومة المملكة المتحدة ، بتوسيع مدى التسهيلات التى تتيح لشركتى البترول السابقتى الذكر ، ما يلزمهما خلال عام ١٩٤٩ من معدات أساسية ، مقابل الدفع بالإسترليني .

وإن نظرة عاجلة على هذا الاتفاق ، تكشف عن مزايا ضئيلة من حيث المقدار الذى تعهدت بأن تبيعه الحكومة البريطانية لمصر من دولارات أمريكية ، ومن حيث المبالغ الإضافية التى سيفرج عنها من الإسترليني . وأخيراً يحسن بنا أن نتذكر دائما ، أن مصر تسير فى مرحلة تحاول فيها أن ترتقى بوسائل الإنتاج الزراعى والصناعى لمواجهة مشاكل متعددة ، مشاكل زيادة

عدد السكان، ومشاكل الفقر والمرض والجهل وأنها لا تستطيع فى الوقت الحالى، أن تعتمد كثيراً على المنطقة الإسترلينية ، لأن هذه المنطقة نفسها مريضة وفى حاجة إلى علاج ، ولم تستطع فى الماضى أن تمدنا إلا بجزء ضئيل من أرصدتنا ، ومن أدوات الإنتاج التى احتجنا إليها . كما أن المبالغ التى تتعهد ببيعها الحكومة البريطانية لمصر من دولارات أمريكية ، هى مبالغ صغيرة، إذا قورنت بما نحن فى حاجة إليه ، ولهذا، فقد وجب علينا أن نحاول بقدر استطاعتنا زيادة صادراتنا — المنظورة وغير المنظورة — إلى الولايات المتحدة ، ولن نستطيع ذلك إلا إذا زادت كفايتنا الإنتاجية ، وقلت نفقات الإنتاج عندنا نسبيا .

كما لا يصح أن ننسى — أن مصر التى قدمت مساعدات طيبة لبريطانيا أثناء الحرب ، دون أن تشترط الدفع بالذهب كما فعل غيرها — كانت تنتظر من « الحليفة » المدينة معاملة أكرم من هذه ، لاسيما وأن غطاء البنكنوت المصرى، يحتاج إلى تحقيق عوامل جوهرية من عوامل القوة ، بزيادة ما فيه من مقدار ذهبى ، وبالحرص على أن تكون السندات المكونة للشطر الأكبر من الغطاء ، متعددة الأنواع ، ممثلة لسندات حكومات البلاد التي وصلت أمور نقدها، إلى درجة كبيرة من الثبات والاستقرار . وقد كان فى مكنة بريطانيا، أن تساعد مصر على الوصول إلى شيء من ذلك ، لو أنها أفرجت لمصر ، عن مقدار كبير من الاسترليني القابل للتحويل إلى عملات أخرى ، لو فعلت ذلك بريطانيا، لساعدت مصر على أن توطد دعائم استقلال نقدها ، دون أن يظل الجزء الأكبر من غطائنا ، قائما على نوع واحد من العملة أو الأرصدة .